الشائعات حول مجلس الدولة

لست أدرى مبلغ تلك الشائعات حول قانون مجلس الدولة، أهناك فعلًا اتجاه لتعديل القانون الأخير؟ أم هناك رغبة فى إلحاق المجلس برئاسة مجلس الوزراء بدلًا من وزارة العدل؟ وهل هناك تفكير فى نقض بعض أو كل ما أقره البرلمان أخيرًا؟ لا أدرى. ولا يمكن الجزم بشىء الآن.

لكن هذا لا يمنعنى من أن أعلق على تلك الشائعات لأبين خطأ الفكرة إن كانت موجودة أو الاتجاه نحو التعديل إن كان له أساس من الصحة. والذى يحفزنى إلى هذا هو أننى عنيت ببحث القانون الأخير عندما كان مشروعًا معروضًا على البرلمان، ودرسته ودافعت عن التعديل الأخير الذى لم يجف مداده. دافعت عن عقيدة وإيمان بوجاهته. وقد انتهى الأمر بإقرار البرلمان للتشريع وصدر القانون، ونشر بالجريدة الرسمية منذ شهر واحد لا أكثر.

وعلى الرغم من تلك الثورة التى اصطنعتها الأحزاب المعارضة للحكومة الوفد يومئذ، فإنَّ كل منصفٍ قد اقتنع بأنَّ المشروع لم يكن عدوانًا على مجلس الدولة، بل كان تنظيمًا واجبًا، دعت إليه الضرورة فى حدود الدستور والمسئولية الوزارية، فأحلت الشورى فى القضاء المستعجل محل حكم الفرد وأبرز إشراف وزارة العدل على إدارة القضاء فى مجلس الدولة أسوة بإشرافها على القضاء المصرى عمومًا، وأسوة بما هو مقرر فى جميع بلاد العالم دون استثناء.

وظهر للأمة فى وضوح أنَّ الثورة التى قامت فى وجه الحكومة السابقة لم تكن خالصة لوجه الله، بل كانت عملًا سياسيًا قصد به إلى التشهير بتلك الحكومة وتشويه أعمالها.

ولعلَّ كلمة نطق بها حضرة صاحب المعالى السنهورى باشا رئيس المجلس صبيحة يوم إقرار مجلس الشيوخ للقانون الأخير تقطع بأنَّ تلك الثورة كانت مصطنعة، وأنَّ الحكومة السابقة كانت على الحق.

قال، وهو على كرسى القضاء، فى اليوم التالى لإقرار مجلس الشيوخ للقانون ما نصه:

«وإنى لشديد اليقين أنَّ النظام الجديد سيوفر للمتقاضين وللحكومة على السواء جميع الضمانات الواجبة لقضاءٍ عادلٍ مستقلٍ».

اطلعت على هذه الكلمة بأهرام يوم 17 يناير الماضى، فأخذنى العجب وحمدت الله، إذ لم تكن حكومة الوفد معتدية على مجلس الدولة، ولم يكن البرلمان مؤيدًا لباطل عندما أقر مشروعها، وتضرَّعت إلى العلى القدير أن يهدى إلى سواء السبيل المواطنين الذين دبَّروا الحملة على الحكومة السابقة بمناسبة ذلك التشريع.

واليوم، ما بال الشائعات تتجدد، وتتحدث الجرائد عنها؟ هل تحرك أولئك الذين تحركوا بالأمس ليحملوا الوزارة الحالية على نقض بعض أو كل ما عملته الوزارة السابقة؟ وما هو غرضهم؟

ها هو معالى رئيس مجلس الدولة نفسه يقول: إنَّه شديد اليقين بأنَّ النظام الجديد سيوفر للمتقاضين وللحكومة على السواء جميع الضمانات الواجبة لقضاء عادل مستقل.

إذن فلم يراد التعديل إن صح أنه يراد؟ وأى الإشرافين خير؟ إشراف وزير العدل، أو إشراف رياسة مجلس الوزراء.

إنَّ وزير العدل بطبيعة عمله ومنصبه رجل لا دخل له فى السياسة وإشرافه المقرر على القضاء عمومًا وعلى مجلس الدولة وفقًا لقانون مجلس الدولة نفسه إشراف مقصور على إدارة القضاء لا على القضاء نفسه. لكن إشراف رئيس مجلس الوزراء قد يحمل معنى سياسيًا، لأنَّ رئيس الوزراء سياسى ولا وقبل كل شىء،

فما شأن رئيس الوزراء والإشراف على مجلس الدولة؟ وما صلته بمجلس الدولة من الناحية العملية؟ إننى أرى الفكرة عجيبة فى ذاتها وأنها تؤدى إلى عكس الغرض المقصود وهو أن يبقى مجلس الدولة مستقلًا ومستقلًا تمام الاستقلال.

إنَّ إشراف وزير العدل محدود، كما أوضحت بإدارة القضاء، وهو لا يستطيع أن يتخطاه وإلا كان مسئولًا مسئولية جسيمة، لكن تخصيص مجلس الدولة بإشراف رياسة مجلس الوزراء دون القضاء المصرى عامة، معناه أنَّ هناك إشرافًا وإشرافًا من نوعٍ آخر.

وهذا غير صحيح، فإشراف وزير العدل على المحاكم الوطنية، هو بعينه كإشرافه على مجلس الدولة، لا يجيز له أن يتدخل فى عمل القضاة ولا فى الفتاوى ولا فى أعمالهم الفنية، فهو لا يملك أن يسأل أصغر قاضٍ عن حكم أصدره.

وفى رأيى أنه يجب عدم المساس بالقانون الأخير الذى أكد معالى رئيس مجلس الدولة الحالى عن يقين أنه كفيل بتحقيق قضاء عادل مستقل. يجب عدم المساس به حتى لا يظن الناس أنَّ الذين ثاروا على الحكومة السابقة ينتهزون فرصة تغيير الوزارة ينقضوا عملها ليس إلا، وبهذا يصطبغ تشريع خطير مثل قانون مجلس الدولة بالصبغة السياسية تعدله كل وزارة تلى الحكم.

ولا حرج علىَّ فى أن أقول إنَّ وزير العدل يعين دائمًا من بين رجال القانون.

أما رئيس الوزراء فكثيرًا ما نرى دراسته لا تمت إلى القانون بصلة.

ولا يفوتنى أن أبين أننى لم أتناول الكلام عن القانون الأخير من ناحية التعديل الذى أدخل على القضاء المستعجل، لأنَّ ذلك التعديل بالذات لم يكن محل خلاف بين المعارضين والمؤيدين لمشروع القانون عند عرضه على البرلمان.

لكن الأمر الذى أثار الجدل الطويل كان أمر إشراف وزارة العدل.

هذا رأيى فى تلك الشائعات، ولعلِّى أكون على صواب.